

المفعولين، لأنهما ما كانا أصلاً جملة اسمية، ولا يصح أن يكونا كذلك. فلا يقال: (المتفوقُ جائزة)، إذ لا يجوز إسناد (جائزة) إلى (المتفوق).

٢- التخصيص: هو قرينة معنوية تضم مجموعة من المعاني التي تقيد الإسناد بجهة خاصة. وأمثلة هذه القرينة متعددة منها التعديلية والغائية والظرفية والإخراج<sup>(١)</sup>. ففي التعديلية يلاحظ أن المفعول به قيد في الإسناد حال دون فهم الإسناد على إطلاقه، نحو قولنا: (ضربَ زيدَ عمراً). فإذا قيّع الضرب على عمر و تخصيص لعلاقة الإسناد.

وفي الغائية يقدم المفعول لأجله مثلاً على التخصيص، إذ يقيّد الإسناد بسبب، نحو (أتىتُ رغبةً في لقائك). وإسناد الفعل دون سبب أعم منه وهو مسبب، ولذلك عد المفعول لأجله واحداً من قيود الإسناد. وفي الظرفية يختص الإسناد بتقييده زماناً أو مكاناً، نحو (صحوتْ إذ تطلع الشمسُ)، و (عُوقبَ العجاني أمام الناس). وفي الإخراج يدل الاستثناء على أن الإسناد لا يشمل المستثنى لأنه أخرج منه. نحو قولنا: (نجع الطلاق إلا عليّاً)، فإسناد النجاح هنا إلى الطلاق استثنى منه واحداً للدلالة على إخراجه منهم. ففي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له.

٣- النسبة: هي قرينة معنوية تجعل علاقة الإسناد نسبية. والنسبة هنا غير التخصيص، لأن التخصيص كما رأينا تقييد، على حين أن النسبة إلهاق. ويدخل في النسبة معنى الإضافة ومعاني حروف الجر التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها. ومن المعروف أن النحاة القدامى أوزوا هذه الحروف الدالة على المعاني اهتماماً خاصاً إذ أفردوا للحديث عنها أبواباً واسعة ومؤلفات متعددة. وكان النحاة حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر من تعليق، على أن التعليق بين الجار والمجرور

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٤.